وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، بجولته العربية، حاملاً معه مشروع مبادرة تقتضي، في احد بنودها الرئيسة، تشكيل لجنة خماسية من الدول الاطراف العربية المعنية بالحل الشرق أوسطي، وهي سوريا والاردن ومصر ولبنان وم.ت.ف. بحيث تعمل هذه اللجنة على صوغ موقف عربي موحّد، او متناغم ومتناسق في أضعف الاحوال، حتى لا تتضارب المواقف العربية في المؤتمر الدولي خلال انعقاده، الامر الذي قد يدفع به الى الفشل. الهدف السوفياتي المعلن، بهذا الخصوص، لم يعد احباط عملية التسوية في المنطقة، وانما اصبح قائماً على أساس لعب دور «العرّاب» لموقف عربي موحّد على أساس جامع مشترك عملي يشكّل ورقة عربية في يده، موازية، في اهميتها ووزنها، للورقة الاسرائيلية في يد الاميركيين. واذا ما كان هذا هو جوهر الطموح السوفياتي، فان تحقيقه يفترض شروطاً يجب توافرها لنجاحه، والاّ ظلّ حلماً غير قابل للتحقيق، وأول تلك الشروط الموافقة الاميركية.

«تبريد» الحل

على ان المتابع لانعكاسات الوفاق الدولي، عربياً، لا بد ان يلحظ احتقاناً للمكتسبات. ومعيار هذا الاحتقان، هو مقدار ما تحقق من مقاربة لحل الازمة في المنطقة، التي تعد، في رأي البعض، اقل أزمة اقليمية استطاعت تحقيق حلول لها في الوفاق حتى الآن، قياساً بالازمات الاقليمية الاخرى التي باشر العملاقان فتح ملفاتها. في هذا الشأن، ثمة من يقول، انه اذا ما كانت موسكو استهدفت في تحركاتها الدبلوماسية نقل الوفاق الى الشرق الاوسط، فان ذلك لا يعني، بأي حال، أن كل المشاكل اضحت على سكة الحل، ذلك ان النزاع العربي ـ الاسرائيلي يعتبر من النزاعات الاكثر تعقيداً في العالم؛ اذ تختلط فيه مسائل الوجود بمشاكل الحدود. وليس بالمستغرب، أيضاً، ان يحذّر أكثر من طرف اقليمي، ودولي، من مغبّة الافراط في التفاؤل، والانطلاق من مقولة باتت شائعة، مفادها ان بدء الحل للنزاعات الاقليمية سيؤدي، تلقائياً، الى حلها دفعة واحدة، وتغافل ان الحرائق الاقليمية على انواع، بعضها قد ينطفىء، مثل حرب الخليج، والبعض الآخر قد يشتعل بانتقال نيران الوفاق اليه، كما في لبنان، والبعض الآخر قد يستعر، كما في تعزيز الحرب الاهلية في افغانستان، التي انتقلت من الحرب الى مرحلة اخرى من الحرب.

واذا ما كان التباطؤ الاميركي سبباً في ذلك، فهو، نفسه، نتيجة طبيعية لتمسّك الادارة الاميركية ببعض مفاهيم الحرب الباردة، زيادة على أهمية ما يشير اليه معظم المراقبين الدبلوماسيين من ان تحركات ادارة بوش لن تكون، في هذه المرحلة على الاقل، اكثر من تشميع خيوط اللعبة الاميركية لمواجهة الانفتاح السوفياتي، وتعبئة الفراغ في السياسة الخارجية الذي يحدثه، عادة، اشغال الادارة الجديدة في ترتيب اوضاع بيتها الداخلي، وعدم استكمالها، بعد، مرحلة التعيينات والاسماء وتسمية الاشخاص الذين سيتولون معالجة الملفات المختلفة.

ولا ريب في ان تخمينات موسكو، في هذا الامر، لم تتطابق، حتى اللحظة، مع حساب البيدر الاميركي، الذي شهد، من منطلقه المبدئي برفض الموافقة على مؤتمر دولي، تطوراً هاماً، مطلع الشهر الفائت، ربّما جعل من التحرك السوفياتي الجديد في المنطقة مجرد عملية محدودة الفعالية. وهنالك مؤشران على ذلك؛ احدهما يتعلق بواشنطن نفسها، والآخر يتعلق بنظرة الادارة الاميركية الى الاطراف الاقليمية والدولية المعنيّة بالنزاع وموقفها العملي من المؤتمر الدولي. المؤشر الاول، يكمن في ان ادارة بوش باتت تؤيد فكرة تجزئة النزاع، والتحرك «خطوة خطوة» الى حله على مراحل، وليس دفعة واحدة. وفي هذا النطاق، يبدو وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، مقتنعاً بوجهة نظر اثنين من